احتمال إجراء انتخابات مبكرة في إسرائيل

باتت مسألة تقديم موعد الانتخابات الاسرائيلية للكنيست العاشر ـ التي من المفروض اجراؤها ، وفق القانون الاسرائيلي ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ـ من اكثر المسائل التي تشغل الاسرائيليين الان . فمشاكل اسرائيل الاقتصادية والاجتماعية التي اشتدت منذ تولي الليكود الحكم ، قبل ثلاث سنوات ، اضافة الى مشاكلها السياسية ، خصوصاً في المناطق المحتلة ، والطريق المسدود الذي آلت اليه مفاوضات الحكم الذاتي بسبب التصلب الاسرائيلي ، كل ذلك اثبت للاسرائيليين عجز حكومة الليكود على ادارة شؤون اسرائيل على كافة الصعد ، وبالتالي فان رحيلها المبكر اصبح مطلباً شبه عام لديهم .

كانت المعارضة الاسرائيلية ، المتمثلة اساساً في كتلة المعراخ ، السباقة الى عرض فكرة تقديم موعد الانتخابات للكنسيت العاشر ، واجرائها خلال هذه السنة . وقد شجع المعارضة ، في اقتراحها هذا ، نتائج استقصاءات الرأي العام العديدة التي اجرتها معاهد البحوث المتخصصة في اسرائيل خلال الاشهر الاخيرة ، والتي رجحت جميعها ، تقريباً ، تفوق المعراخ على الليكود في الانتخابات المقبلة . ونذكر على سبيل المثال أحد أهم هذه الاستقصاءات وقد اجرته الدكتورة مينا تسيمح ، مديرة معهد البحوث في مؤسسة « داحف » ، حيث اشارت نتائجه الى امكانية فوز المعراخ على الليكود بأغلبية كبيرة . فقد ورد في نتائج هذا الاستقصاء انه « لو اجريت الانتخابات للكنيست في اوائل آذار (مارس) الماضي ، لكسب المعراخ ٥٠,٣٪ من الاصوات ، اي ٦٢ مقعداً في الكنيست (في الانتخابات الاخيرة حصل المعراخ على ٢٤,٦٪ ؛ اي على ٣٢ مقعداً) ، ولكسب الليكود ٢٠,٦٪ من الاصوات ، اي ٢٦ مقعداً (في الكنيست الحالي حصل على ٣٥,٣٪ من الاصوات و٤٥ مقعداً) . كذلك فان الحزب الديني القومي (المفدال) كان يمكن ان يكسب ٨٪ فقط من الاصوات ، اي ١٠ مقاعد (حالياً ٩,٢٪ من الاصوات و١٢ مقعداً) ، واغودات يسرائيل وبوعالي اغودات يسرائيل ـ ٤,٩٪ من الاصوات : اي ٦ مقاعد (حالياً ٤,٦٪ و٥ مقاعد) ، وحركة البعث اليهودية (هتحياه) ـ ١,٣٪ من الاصوات : اي مقعدين ، وحركة المبادرة والتغيير ـ ١,٤٪ : اي مقعدين ايضاً » (« **دافار** » . ١٩٨٠/٣/١٧) .

وسبق هذا الاستقصاء استقصاء آخر اجراه المعهد نفسه في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي ، سجّل ايضاً احتمال تراجع الليكود امام المعراخ في الانتخابات المقبلة .

على اية حال ، ليست نتائج استقصاءات الرأي العام هي الامر الوحيد الذي يشجع المعارضة على المطالبة بتقديم موعد الانتخابات ، بل ان عجز الحكومة عن القيام بمهامها بصورة افضل ، ورفضها اعادة تقييم سياستها الداخلية والخارجية ، هما الدافع الاكبر لدى المعارضة للمطالبة بتقديم موعد الانتخابات .

ولم تعد هذه المطالبة تقتصر على المعارضة فقط ، وانما اتسعت لتشمل فئات قوية داخل الائتلاف الحكومي